أزمة النازحين في العراق ... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة واعادة الاستقرار

أ.م.د. وفاء جعفر المهداوي*

المستخلص:

تعددت أسباب النزوح في العالم وتنوعت آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنفسية مما تتطلب بناء أدلة دولية ضامنة لحقوق النازحين وتؤسس لحمايتهم وفقاً للقوانين الدولية وحقوق الانسان ، والعراق واحداً من بين دول العالم الذي شهد حراكاً سكانياً داخلياً بسبب النزوح وتعددت أسبابه بمراحله الاربعة بين انتهاكات لحقوق الانسان بسبب ممارسات النظام السياسي ، واستشراء حالة العنف الطائفي والحروب وسيطرة عصابات داعش على بعض من محافظات العراق مما ضاعف من اعداد النازحين في العراق مولداً اثاراً جسيمة على الاقتصاد والمجتمع والسكان . هذه الحقيقة تطلبت تبني برامج اغاثة انسانية سريعة وسياسات استجابة انسانية من اجل الاستقرار وضمان العودة وكان من بين أبرزها خطة الحكومة عام 2016 والتي سعت إلى توفير اطراً لحلول مستدامة تعالج الطبيعة البنيوية لأزمة النازحين في العراق .

Abstract

There are many reasons behind the global displacement phenomenon. This phenomenon has many negative impacts on economic, social, ecological, and psychological aspects. This will raise the needs of setting global legal environment to safeguard the rights and provide necessary protection for the displaced people according to the international and human rights laws.

Iraq is one among of these countries witnesses internal movement of the population due to displacement factor. It causes are multiple, according to the four stages of displacement phenomenon. Starting with human right violations of the current political system practices, widespread of sectarian violence, wars, and the occupation of ISIS to some of the Iraqi governances. This generates huge numbers of displaced people in Iraq and creating a damaging burden on Iraqi economic, social, and demographic structures.

This fact needs to adopt fast humanitarian relief programs and humanitarian response policies to stabilize the situation and give return assurances to the displaced.

Iraqi government plan of 2016 recognized as one of the prominent action by the Iraqi authority to provide a framework of sustainable solutions to deal with the structural nature of the displacement crises in IRAQ.

المقدمة :

تعد الأزمات جزءاً من واقع لعالم آخذ يشهد تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ويعاني من صراعات فكرية وثقافية ومذهبية جعلت من العنف والارهاب مادة اساسية للتعبير عن محتوى الصراع وأمتداداته لتتحول بعدها المجتمعات إلى مجتمعات مأزومة يهددها ، تفكك النسيج الاجتماعي ، في ظل غياب السلم المجتمعي ، فحتم على حكومات الدول والمنظمات الانسانية الدولية والقوى الفاعلة في المجتمع الحد من امتدادات هذه الأزمات وصد اسقاطاتها السلبية على

المجتمع والاقتصاد بأدارة ناجحة للأزمة وما تحمله من مخاطر جسيمة وتحويلها إلى فرصة لاطلاق القدرات الابداعية التي تستثمر تلك الفرصة لاعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة عبر سياسات تدخل تسهم في تجاوز مخاطر هذه الأزمة ، والدفع باتجاه تحقيق الاستقرار المجتمعي والاقتصادي الداعم لمنهج حقوق الانسان والمستجيب لأهداف وغايات التنمية المستدامة 2015-2030 .

شهد العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا حروباً وصراعات خارجية وداخلية ومر بحالات من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تركت آثارها السلبية على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فعالية وشرعية مؤسساتها ، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وعلاقاته بين الجماعات ، وعلى الاقتصاد الوطني وكفاءة تخصيص موارده ، ومن بين أشد أنواع الأزمات أثراً على المجتمع والاقتصاد والبيئة هي " أزمة النازحين " وتداعياتها التي حولتها إلى أزمة بنيوية ممتدة وخاصة للمدة ما بعد حزيران عام 2014 التي غطت بآثارها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة محافظات العراق ، بما يتطلب اطاراً لحلول مستدامة من قبل الحكومة وكافة الشركاء الفاعلين عبر خطط وبرامج اغاثة وتغطية للحاجات الاساسية وسياسات وطنية وخيارات للتدخل من اجل اعادة الاستقرار للمناطق المحررة ما بعد النزاع وضمان النجاح في جهود تنفيذ سياسات العودة للنازحين و/أو ادماجهم في المحافظات المضيفة لهم أو توطينهم .

وعلى الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحقيق هذا الهدف إلا ان امتدادات الأزمة وآثارها المتنوعة جعلت منها " تحدياً ستراتيجياً " امام الدولة يتطلب جهوداً استثنائية وطنية ودولية من اجل تحقيق الاستقرار وضمان الحقوق وفقاً لاحكام القانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان فضلاً عن بذل المساعي من أجل عودتهم الى مناطق سكناهم ضمن اطار قانوني ذات طابع انساني موحد ... من هنا جاء اختيارنا لنازحين العراق موضوعاً لبحثنا والتي تكاد تخلو المتابعات البحثية من اهتمام تحليلي للاسباب والأثر والنتائج لفئة هشه آخذه بالازدياد عدداً وبالنتائج أثراً على الرغم من الخطط الوطنية المتبناة من قبل الحكومة والمنظمات الدولية وتخصيصات الانفاق المتزايدة عبر الزمن من خلال الموازنة الاتحادية والمساعدات الدولية عبر خطط وبرامج تبنتها المنظمات الانسانية الدولية كخطة تنشيط المجتمع لنازحي العراق وغيرها .

مشكلة البحث.

إن قوة تساقط الاثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والنفسي على النازحين لم يقابله سياسات استجابة انسانية فاعلة تكبح تداعيات هذا الأثر مما جعل من أزمة النازحين ازمة بنيوية تتطلب خطط وبرامج إحياء التأهيل المجتمعي وديمومة الاستقرار وإعادة البناء والتنمية واصلاح البنى التحتية .

فرضية البحث.

إن غياب ستراتيجية وطنية موحدة تتصدى لأزمة النازحين في العراق وتستجيب لمتطلبات إغاثتهم وعودتهم إلى مناطقهم من شأنه أن يقلل من جودة سياسات الإستجابة الانسانية ويلغي قوة مبدأ المساءلة عند التنفيذ والتمويل .

هدف البحث.

يهدف البحث إلى :

- التعريف بالأدلة الدولية الخاصة بالنازحين .
- تأشير خصائص النازحين في العراق وآثار الأزمة .
- التعرف على الجهود الوطنية والدولية لكبح آثار الأزمة .
- تحديد الاطار العام للحلول المستدامة المطلوبة لضمان نجاح حالات العودة أو الاندماج أو التوطين .

منهجية البحث.

تبنى البحث الاسلوب التحليلي ذو الطابع الاستقرائي المستند إلى الواقع اسلوباً في اثبات الفرضية والوصول إلى أهداف البحث.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث.

غطى البحث ولاغراض التحليل السنوات 2014 ، 2015 ، 2016 وكان العراق حيزاً مكانياً أساسياً لاغراض التحليل .

محتويات البحث :

المقدمة : –
أولاً : من هو النازح ... اشكالية المفهوم وتداخلاته .
ثانياً : الأدلة الدولية المؤطرة لأزمة النازحين .
ثالثاً : النزوح في العالم .. الاتجاهات والأسباب .
رابعاً : النزوح في العراق ... تطور تاريخي وأسباب موجبه .
خامساً اللوحة الاحصائية لخصائص النازحين في العراق من منظور المسح الوطني لعام 2014.
سادساً : آثار النزوح في العراق .
سابعاً : الاطار العام للحلول المستدامة : خطة الحكومة العراقية لعام 2016 .
ثامناً : حلول ما بعد النزاع : نحو استراتيجية وطنية للسلام والتنمية في المناطق المحررة من تنظيم داعش .
- الاستنتاجات .
- التوصيات .
- المصادر .

أولا : من هو النازح ... اشكالية المفهوم وتداخلاته

النازح مفهوم ذو دلالات لغوية ومعان لفظية غالباً ما تصب في اتجاه واحد ، فالنازح عن بلاده بعيد عنها أو مبعد عنها ، والنازح عن مكانه يعني انتقل منه وغير مكانه لأي هدف أو هو البحث عن مكان آمن ، ونزح الشخص عن أرضه يعني ابتعد عنها [1].

أما الدلالات الاصطلاحية لمفهوم النازح قد تتشابك وتتداخل مع مفاهيم أخرى كاللاجئ ، المهاجر ، والمهاجر قسرياً ، ولأجل فك هذا التشابك لابد من التعرف على المعنى التفسيري لكل مفهوم وفقاً لما اقرته الأمم المتحدة بموجب اتفاقياتها أو مبادئها التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي والمستندة إلى القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني .

عرف النازح وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951 بأنه " هو الذي ينتقل نتيجة تعرضه لأضطهاد لاسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة إلى مكان آخر داخل حدود دولته [2] . وهو بذلك يختلف عن اللاجئ الذي عرفته الاتفاقية بأنه ،

" كل شخص يعبر حدود دولته نتيجة لتعرضه لخطر الاضطهاد و/أو العنف أو انتهاكات حقوق الانسان في بلده الأصلي أو وقعوا ضحية لها .

وعليه فإن اللاجئ يكتسب حق الحماية الدولية له وفقاً لقانون حماية اللاجئين واتفاقية جنيف لعام 1951 ، أما النازح فلا يوجد قانون دولي يكفل حمايته إلا أن هناك قوانيناً دولية تناولت حماية النازحين كالقانون الدولي الانساني والاعلان العالمي لحقوق الانسان [3] . وعليه فالفرق بين النازح واللاجئ يستند إلى معيارين هما:

الأول : المعيار الجغرافي (عبور الحدود)

الثاني : المعيار اللوجستي (المسؤولية والحماية).

أما مصطلح المهاجر " فهو ذلك الشخص الذي يترك دولته بحثاً عن فرصة أفضل وهو يملك قرار العودة اليها [4] كما نجد اختلافاً واضحاً بين مفهومي التهجير القسري والنزوح الداخلي فهما مفهومان مختلفان من الناحية القانونية ولكنهما يلتقيان من حيث الاثر والنتيجة ، فالتهجير القسري يعرفه القانون الدولي الانساني بأنه " الاخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الافراد والسكان من الارض التي يقيمون عليها "[5] وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير واجراء تقوم به الحكومات أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة واحياناً ضد مجموعات عديدة بهدف اخلاء اراضي معينة لنخبة بديلة ، أما النزوح الداخلي فهو النزوح الأضطراري لتجمعات سكانية تنتمي لمكونات مختلفة من مدينة إلى أخرى أو منطقة إلى أخرى أكثر أمناً نتيجة الشعور بوجود خطر مباشر على الجميع .

هذه التشابكات المفاهيمية تجعلنا نسترشد بتعريف النازحين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة عام (1998) حيث عرفتهم بأنهم " الاشخاص أو جماعات الاشخاص الذين اكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن اقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولاسيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الانسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف للدولة " [6] وعليه ووفقاً لهذا التعريف لابد من توافر شرطين لحدوث حالة النزوح هما :

1. عنصر الحراك القسري أو غير الارادي والذي لا يترك للافراد خيار سوى الرحيل أو الهرب من مساكنهم .
2. أن يكون هذا الحراك ضمن الحدود الوطنية للشخص النازح أي انه يضطر إلى الفرار من مكان سكناه إلى أماكن أخرى داخل حدود بلده .

وكذلك يمكن استنباط أبرز الخصائص الرئيسة للنازحين وكالآتي :

- الطبيعة القسرية : النازحون اشخاص اجبروا على النزوح من ديارهم .
- الطبيعة الداخلية للحراك السكاني : فالسكان المتأثرين لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً .
- حق الهوية والمواطنة : النازحون لا يزالون مواطنون في بلدهم وستكون حكوماتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم .

ثانيا ، الأدلة الدولية المؤطرة لأزمة النازحين .

تعد أزمة النزوح واللجوء والهجرة من بين أكثر القضايا التي واجهت المجتمع الدولي الحاحاً ، كون هذه الفئات من أكثر المجموعات تعرضاً للمعاناة الانسانية سواء كانت نتيجة صراع أو اضطهاد أو انتهاكات لحقوق الانسان ، علماً بأنه لم يتم النظر إلى قضايا واشكالات هذه الفئات إلا بعد الحرب العالمية الأولى وتحديداً عند ظهور عصبة الامم المتحدة للوجود ، لكن التصدي لهذه القضايا كان يسير ببطء وبشكل متقطع واستمر هذا الوضع إلى ان ادرك المجتمع الدولي ضروري إنشاء شبكة من المنظمات والمؤسسات الدولية والنظم القانونية التي تهدف إلى توفير الحماية الدولية لتلك الفئات المستضعفة بغية التعامل معها بصورة شاملة بما يحقق جودة عالية في سياسات الاستجابة الانسانية لها ، ومن أبرز الادلة الدولية التي نظمت قواعد وأسس إغاثة وحماية النازحين وضمان عودتهم أو توطينهم أو أدماجهم في المناطق التي نزحوا إليها هي الآتي :

المبادئ التوجيهية العالمية للنزوح الداخلي (1998).

أتخذت مشكلة النازحين دولياً خطوات استجابة إلى الامام وباتجاه تلبية احتياجاتهم الأساسية وضمان حقوقهم وعودتهم إلى مناطقهم بعد ضمان استقرارها ، في ظل استحداث أطر معيارية ومؤسسية تضمن الحقوق وتؤشر الواجبات والالتزامات على حكومات الدول والمجتمع الدولي :

في عام 1996 قدم ممثل الامين العام للأمم المتحدة السيد (فرانسيس م.دينغ) وثيقة للمعايير القانونية (التجميع والتحليل) إلى لجنة حقوق الانسان من اجل حماية اكثر من 27 مليون نازح في العالم إلى لجنة حقوق الانسان ، واستجابة لهذه الوثيقة طالبت اللجنة ان يكون هناك اطاراً ملائماً لحماية ومساعدة النازحين يتخذ هذا الاطار شكل مبادئ توجيهية تهدف إلى [7] :

1. **تحديد الاحتياجات الاساسية للنازحين داخلياً في كل العالم .**
2. **تعيين الحقوق والضمانات ذات الصلة بحمايتها .**
3. **توفير الحماية من النزوح التعسفي .**
4. **الحماية والمساعدة اثناء النزوح .**
5. **ضمانات العودة او التوطن البديل أو إعادة الادماج .**

وقد تم إنجاز صياغة تلك المبادئ التوجيهية عام 1998 عبر وثيقة شاملة من حيث النطاق وتؤشر المبادئ الثلاثون التي تضمنتها الوثيقة (كما في الجدول 1) الحقوق والضمانات الرئيسة ذات الصلة بحماية الافراد ضد النزوح القسري وحمايتهم ومساعدتهم أثناء فترة النزوح وأثناء عودتهم أو ادماجهم أو اعادة توطينهم .

جدول [1]
بعض من المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي

المبدأ	المضمون
مبدأ (1)	يتمتع النازحون داخلياً في بلدهم على قدم المساواة التامة بما يتمتع به الاشخاص الاخرون في البلد من حقوق وحريات .
مبدأ (3)	تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الاول واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الانسانية للنازحين داخلياً .
مبدأ (4)	تطبق هذه المبادئ دون تمييز من اي نوع سواء بسبب العرق او اللون او الجنس أو اللغة او الدين او المعتقد او الرأي السياسي.
مبدأ (11)	لكل انسان الحق في الكرامة وفي السلامة البدنية والنفسية والمعنوية .
مبدأ (14)	لكل نازح الحق في التنقل الحر وفي اختيار محل اقامته
مبدأ (30)	تتيح السلطات المعنية وتيسر للمنظمات الانسانية الدولية امكانية الوصول السريع غير المقيد الى الاشخاص النازحين لمساعدتهم في العودة او التوطن او الاندماج من جديد.

الرجوع إلى المبادئ التوجيهية بصيغتها الكاملة :

الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مذكرة تمهيدية للمبادئ التوجيهية ، 1998 .

المصدر : منظمة العفو الدولية ، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا . متاح على الموقع : www.amnestymena.org

تبرز أهمية وضرورة تلك المبادئ من خلال تحقيق الآتي [8].

1. تغطي ثغرة اساسية في منظومة الحماية الدولية للاشخاص النازحين وتساهم في تطوير معايير معيارية وموضعية حيث حظيت باعتراف دولي واسع ومهدت لمعايير أخرى مثل مبادئ بنهيرو* .
2. استجابة لحاجة ملايين الاشخاص الذين اقتلعتهم وبالقوة الحروب والنزاعات والعنف المجتمعي ولم تشملهم اتفاقية اللاجئين لعام 1951 .
3. بنيت المبادئ التوجيهية على قانون حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي وقانون اللاجئين كما انها اقتربت الى حد كبير من مقاربة الحاجات الاساسية للنازحين داخلياً وبذلك تمكنت من تحديد النقاط الرمادية والثغرات القانونية التي تتطلب اهتمام .
4. تتمتع المبادئ التوجيهية بصفة القانون الملزم وان كانت وثيقة غير ملزمة بحد ذاتها .

* مبادئ بنهيرو : وهي مجموعة مبادئ جاء بها باولو سيرجو بنهيروا في عام 2005 في تقريره الختامي برد المساكن والاراضي والممتلكات الى النازحين .

5. حظيت بثقة الحكومات بشأن استخدامها كأساس تبنى عليه السياسات وتشرع القوانين وتوجه البرامج والاجراءات لانها مبنية اساساً على قوة البنود القانونية المقبولة اصلاً في تلك الدول.

ومن منطلق هذه الأهمية أكتسبت المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين الدعم الكامل بتأسيسها لمقاربة مفاهيميه تحترم من خلالها مبدأ (السيادة الوطنية) فالسيادة تعبير عن المسؤولية وان المبادئ تؤكد على المسؤولية الحكومية تجاه النازحين وعليه في عام 2005 تم اقرار هذه المبادئ من قبل 193 دولة كأطار عام دولي مهم لحماية النازحين لانها تنطبق على كافة مراحل النزوح وتوفر الحماية من النزوح التعسفي فضلاً عن الحماية والمساعدة اثناء النزوح ، وبذلك امسيت هذه المبادئ ممثلاً عن رصد حالات النزوح بصورة اكثر فعالية ومحوراً للتشاور مع الحكومات وسائر الاطراف المعنية بأسم النازحين ، فضلا عن كونها أداة اقناع تتوافر فيها ارشادات عملية وتسهم في إثارة الوعي باعتبارها أداة تثقيف وبالنتيجة انها وضمن اطار السياسة العامة تؤدي وظيفة وقائية في اطار الاستجابة المطلوبة للتصدي للأزمة .

•مشروع أسفير

ان مشروع " أسفير والذي يطلق عليه " بالميثاق الانساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الانسانية " ، هو ذلك المشروع الذي ادخل اعتبارات الجودة والمساءلة إلى مجال الاستجابة الانسانية وقد أعد هذا المشروع من قبل مجموعة من المنظمات الانسانية غير الحكومية إلى جانب الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر في عام 1997 وكان هدفهم تحسين جودة الاعمال في مجال الاستجابة للكوارث والأزمات والاستعداد لقبول المساءلة عند التنفيذ والتمويل ، وقد قاموا على إرساء فلسفة خاصة لمشروع أسفير تلك الفلسفة التي تستند إلى ركيزتين هما :[9]

- ان السكان المتضررين من الكوارث أو النزاعات لديهم الحق في الحياة بكرامة وبالتالي لديهم حق الحصول على المساعدة .
- ينبغي اتخاذ كافة الخطوات الممكنة لتخفيف المعاناة الانسانية الناجمة عن الكوارث أو النزاعات .

وفي إطار المسعى الجاد نحو دعم هاتين الركيزتين وضع مشروع أسفير اطاراً للميثاق الانساني وحدد مجموعة من المعايير اسماها بالمعايير الدنيا في قطاعات رئيسة منقذة للحياة وهي :

- الامداد بالماء الصالح للشرب والاصحاح.
- النهوض بالنظافة وسلامة البيئة .
- الأمن الغذائي والتغذية .
- المأوى والمستوطنات واللوازم غير الغذائية .
- الخدمة الصحية .

علماً ان المعايير الدنيا يجب ان تكون معايير عملية تقوم على الأدلة بشأن أفضل الممارسات في مجال الاستجابة الانسانية وكل معيار لابد ان يكون مضمون بتدابير تدخل اساسية معبر عنها بمؤشرات تعطي توجيهاً بكيفية تحقيقه على ارض الواقع .

تصف المعايير الدنيا الشروط التي يتحتم تحقيقها في أي استجابة انسانية لكي يتسنى للسكان المتضررين من الكوارث والازمات البقاء على قيد الحياة والعيش بكرامة ، في ظل ظروف مستقرة ، وفي صميم فلسفة "مشروع أسفير " اشراك الناس المتضررين في العمليات التشاورية مما جعل البعض يدخل هذا المشروع ضمن مبادرات " الجودة والمساءلة " لأنه ساهم بترسيخ أسس الاستجابة الانسانية في نهج حقوقي يقوم على المشاركة إذ يركز على ادراج السكان المتضررين والحكومة المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل الاستجابة الانسانية ، وقد تم ترجمة هذا المشروع أو الميثاق الانساني في دليل صدر عام 2000 لأول مرة وتم تنقيحه في 2003 وتضمن وثائق قانونية وسياسية كما وفر خلفية اخلاقية وقانونية لمبادئ حماية النازحين . فضلاً عن كل ذلك يعد بيان لحقوق والتزامات قانونية مقررة ومعتقدات والتزامات مشتركة للوكالات الانسانية وقد جرى جمعها جميعاً في مجموعة من المبادئ والحقوق والواجبات المشتركة والتي تأسست وفقاً لمبدأ الانسانية والواجب الانساني وتشمل الحق في الحياة بكرامة والحق في الحصول على المساعدات الانسانية والحق في تلقي الحماية والأمن ، كما يؤكد الميثاق على أهمية مساءلة كافة الجهات عن المجتمعات المتضررة عند الممارسة والتنفيذ [10] .

•مشروع بروكنغر برن الخاص بالنزوح الداخلي

جاء هذا المشروع ليدعم المبادئ التوجيهية التي حددها (دينغ) ممثل الامين العام للأمم المتحدة والتي تعني بالنازحين من اجل تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمؤسسات المهتمة بحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني وتمكنهم من التصدي لمشلكة النزوح الداخلي .

اهتم مشروع بروكنغر بوضع عدداً من الادوات من اجل تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات والأطر المؤسسية الوطنية لمعالجة مسألة النزوح الداخلي ومن بين هذه الادوات الآتي [11]:

*** اطار عام للمسؤولية الوطنية .**

يهتم هذا الاطار بمساعدة الحكومات على الاضطلاع بمسؤوليتها في مجال النزوح الداخلي وقد تم تحديد (12) مجالاً للعمل كما انها تعد بمثابة توجيهات تساعد منظمات المجتمع المدني والنازحين داخلياً على الرصد والتقييم والمناصرة للتصدي بشكل فعال وشامل لمشكلة النزوح الداخلي .

قاعدة بيانات للقوانين الوطنية والصكوك الاقليمية والدولية .

*** دليل للمشرعين وواضعي السياسات .**

يوجه هذا الدليل الجهود الرامية إلى مواءمة التشريعات والسياسات المحلية مع المعايير الدولية لضمان احترام حقوق النازحين ، فهو يوفر الارشادات التي تعبر عن مجموعة واسعة من حقوق الانسان وكما يسلط الضوء على العناصر الاساسية التي يجب تضمينها في القوانين والسياسات المحلية المتصلة بالنازحين داخلياً .

*** اطار حول الحلول الدائمة للنازحين داخلياً .**

اهتمت الوثيقة بتفسير معنى الحل الدائم وما هي الشروط الواجب توفرها للوصول إلى هكذا حل والمساعدة في تحديد مدى تحقق هذا الحل .

*** معالجة مسألة النزوح الداخلي في عمليات السلام واتفاقيات السلام وبناء السلام .**

وبالنتيجة هذه الوثيقة تقدم التوصيات إلى الوسطاء الدوليين والمنظات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني .

•اتفاقية كمبالا للقارة الافريقية

عانت العديد من الدول الافريقية على مر التأريخ من النزوح القسري للسكان وبعضها لا تزال تعاني حتى اليوم من هذا الوضع ، غير إن عدد اللاجئين تراجع في افريقيا خلال العقدين الاخيرين بعكس أعداد النازحين داخلياً والذين أخذت اعدادهم بالتزايد فبرزت الحاجة إلى ضرورة التصدي لأزمة النزوح الداخلي للسكان المدنيين في هذه الدول . في عام 1969 تولت منظمة الوحدة الافريقية او ما يعرف حالياً بالاتحاد الافريقي معالجة مشكلة النزوح القسري على مستوى القارة الافريقية من خلال اعتماد اتفاقية تحكم بمظاهرها العامة مشكلة اللاجئين في افريقيا ، وبذلك أصبحت أول منظمة اقليمية تتبنى صكاً ملزماً يبحث في مشكلة اللاجئين تحديداً [12].

في 22-23 / تشرين الاول /2009 عقدت القمة الخاصة في كمبالا وفيها عاد الاتحاد الافريقي ليشكل سابقة جديدة في القانون الدولي من خلال اعتماد الاتفاقية الخاصة بحماية ومساعدة النازحين داخلياً في افريقيا سميت (اتفاقية كمبالا) ، بناءاً على المبادئ التوجيهية وتجارب الدول الافريقية وقوانينها وسياساتها ، حيث استطاعت هذه الاتفاقية ان تؤمن اطاراً قانونياً مشتركاً لتطوير استجابات شاملة للتصدي للنزوح الداخلي بحيث تضمن أمنهم وسلامتهم جسدياً وتمتعهم بحقوقهم الاساسية كالحق في السكن اللائق ، وقدرة الوصول إلى الغذاء ، وحقهم وحريتهم في اختيار المكان لإعادة بناء حياتهم من جديد .

وعليه تعد اتفاقية كمبالا اول اتفاقية اقليمية تعالج مسألة النزوح الداخلي بشكل شامل حيث ترصد النواحي المتعلقة بالوقاية والاستجابة والحلول الدائمة ، كما انها تؤكد على القوانين الدولية والافريقية القائمة بما في ذلك معايير القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي وبذلك جسدت هذه الاتفاقية المبدأ الذي يقول ان مشاكل افريقيا تحتاج الى حلول افريقية.

قواعد الاتفاقية:

1. **المساواة في معاملة النازحين كافة .**
2. **كل شخص نازح بغض النظر عن جنسيته له الحق في المساعدة والحماية .**
3. **حددت مسؤوليات الدول بشأن النزوح الداخلي .**
4. **حددت حقوق النازحين وحقوق وواجبات الأطراف الأخرى كالمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني .**

5. تتعهد الدول بمنع النزوح التعسفي وحماية حقوق الانسان الأساسية للنازحين خلال فترة النزوح .
6. ايجاد الحلول الدائمة للمشكلة .
7. تلتزم الدول بتعيين سلطة او هيئة وطنية مسؤولة عن التصدي لمشكلة النزوح الداخلي.

ثالثا: النزوح في العالم ... الاتجاهات والأسباب

أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها (الاتجاهات العالمية) والذي يقيس الهجرة القسرية في كافة أنحاء العالم استناداً الى بيانات من الحكومات والوكالات الشريكة بما في ذلك مركز رصد النزوح الداخلي ، إلى ان 65.3 مليون شخص في العالم نزحوا حتى نهاية عام 2015 مقارنة بـ 59.5 مليون قبل اثنا عشر شهراً وهو ما يقارب عدد سكان فرنسا تقريباً وقد توزع المجموع البالغ 65.3 مليون شخص بين 21.3 مليون لاجئ و40.8 مليون نازح وحوالي 3.2 مليون طالب لجوء ، وقد حلت كولومبيا بالمرتبة الأولى عالمياً 6.9 مليون نازح ولاجئ ثم سوريا بالمرتبة الثانية 6.6 مليون نازح ولاجئ وبعدها العراق 4.4 مليون نازحولاجئ [13] .

أسباب هذه المأساة الانسانية متعددة ومتنوعة ومتداخلة ويمكن جمعها تحت مظلة أاوضاع سيئة تهدد حياة البشر) وتتوزع ما بين انتهاكات لحقوق الانسان ، عنف ، ارهاب ، فقر ، مجاعة ، كوارث طبيعية ، اضطهاد عرقي أو طائفي نزاعات داخلية مسلحة ، تنمية اقتصادية ومن نتائج تعدد هذه الاسباب وتنوعها عالمياً اتجاه كفة الميزان إلى تزايد أكبر في اعداد النازحين مقارنة باعداد اللاجئين لاسباب مختلفة على مستوى دول العالم ، حيث شهدت دول شرق افريقيا مثل اثيوبيا تزايداً في اعداد النازحين بسبب العنف السياسي والصراع من أجل الارض والسيادة وفشل مشاريع التنمية والصراع المسلح والجفاف ونقص الامطار ، في حين كان سبب نزوح 111.500 الف شخص من دول وسط افريقيا الفقر والجوع والفساد والتعصب الديني ونزاعات من اجل سيادة الارض وخاصة في تشاد .

أما دول جنوب اسيا وخاصة افغانستان فقد وصل أعداد النازحين في عام 2015 حوالي 948 الف نازح نتيجة للعنف والنزاع المسلح بين قوات الأمن الافغانية والجماعات المسلحة مثل حركة طلبان او قد تعود الى النزاعات المجتمعية القبلية وانعدام الأمن . والحال لا يختلف كثيراً في

باكستان التي شهدت نزوحاً تجاوز 1.8 مليون شخصاً حتى تموز 2015 بسبب تنوع اشكال العنف والتمرد وانتهاكات حقوق الانسان والصراع على الموارد منذ عام 2004 [14].

أما الصين التي شهدت نمواً اقتصادياً ادى الى تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية داخل المجتمع الصيني ودفع باتجاه تزايد اعداد النازحين من القرى الريفية إلى المدن بحثاً عن فرص عمل في المجال الصناعي تاركين ارضهم مما انعكس سلباً على حجم الانتاج الزراعي وعلى امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي فرفع من معدلات استيراد السلع الغذائية ناهيك عن نشوء احياءاً سكانية فقيرة على اطراف المدن والمثال الصارخ هي مدينة " دونغوان" التي شهدت نزوح سكانها ليصل الى 12 مليون نسمة مما شكل ثقلاً على المرافق العامة بالرغم من جهوداً حكومية مبذولة لادماجهم سعياً الى عدم امتداد الاحياء العشوائية على اطراف المدن واستغلال الارض لتلافي النقص المتزايد في الانتاج الزراعي [15].

في حين تعد التغييرات المناخية وتزايد موجات الحر وعدم انتظام انماط الطقس وحدوث الفيضانات سبباً في تزايد اعداد النازحين في نيجيريا ، فتغير المناخ كان سبباً في تحول الكثير من الاراضي إلى اراضي غير صالحة للسكن ويهدد امدادات المياه أي الاحتياجات الأساسية للسكان مما ساهم في تزايد الاعداد اكثر لذا إن أسهل طريقة للتكيف مع تقلب المناخ في نيجريا هي الهجرة الداخلية ففي عام 2007 تسببت الفيضانات في نزوح حوالي 5650 شخص وتسببت في عزل بعض المناطق كما حرمت اكثر من 5000 طفل من الذهاب إلى مدارسهم وأعاق وصول الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى [16].

والحال لا يختلف كثيراً بالنسبة للدول العربية التي هي الأخرى تشهد تزايداً في اعداد النازحين بسبب اتساع حالات العنف والنزاعات لابل هناك من يعتبر المنطقة العربية هي المنتجة لمعظم هؤلاء النازحين ، وتعد سوريا ثم تليها العراق والسودان من بين اكثر الدول العربية من حيث أعداد النازحين واللاجئين في عام 2015 وكما موضحة في الجدول (2).

البلدان الخمسة الاولى في المنطقة العربية من حيث اعداد النازحين واللاجئين بسبب النزاعات والعنف لعام 2015

اسم الدولة	العدد (مليون شخص)
الجمهورية العربية السورية	6.600.000
العراق	4.400.000
السودان	3.100.000
اليمن	2.500.000
الصومال	1.106.800

المصدر : الامم المتحدة العراق الثالث عالمياً في عدد النازحين داخلياً ، متاح على الموقع
www.alkulasa.net.artical

ان هذه الاعداد تعكس مستوى التحدي الكبير الذي يواجه حكومات الدول العربية والمنظمات الانسانية الوطنية والدولية في الحد من النزاعات المسلحة والاقتتال الطائفي كما تؤكد فشلها في ايجاد أطر مناسبة لحلول مستدامة تستجيب للحاجات الانسانية المتزايدة للنازحين والعراق لا يبتعد كثيراً عن هذا الحال في تفسير اسباب استمرار تزايد اعداد النازحين وقوة أثر تداعياته وهذا ما سيتم تأشيره في الفقرات اللاحقة.

رابعا ، النزوح في العراق ... تطور تاريخي واسباب موجبة

لظاهرة النزوح في العراق تأريخ طويل وممتد منذ عهد السومريين الذين انحدروا من شمال وشمال غرب العراق إلى دلتا الجنوب طلباً لاسباب الرزق وسعياً وراء حياة افضل ، ومع بداية انحسار الموجه الجليدية وتدفق المياه لم يكن أمام السكان إلا النزوح والصعود إلى جنوب العراق الذين حملوا معهم أثناء انتقالهم معارفهم العلمية في الزراعة والري وكذلك معتقداتهم الدينية ، هذا التداخل والاندماج أنتج في النهاية ما بات يعرف بالتراث السومري في جنوب العراق [17].

وخلال القرن التاسع عشر حدث نزوح كبير في مناطق الجنوب العراقي على أثر شحة مياه نهر الحلة وجفافها في بعض المناطق وتحول قسم من الأراضي الزراعية في قضاء سوق الشيوخ إلى اراضي غير صالحة للزراعة فأضطر الكثير من الجماعات والعشائر حينذاك النزوح إلى مناطق نهر الفرات ومناطق نهر الشنافية في الديوانية في حين اضطرت جماعات أخرى من السكان إلى العيش متنقلة بين البراري مدفوعة بأسباب بيئية [18].

ولو تتبعنا حركة النزوح في العراق بتاريخه المعاصر لوجدناه يمر باربعة مراحل متباينة تفسر لنا اسباب النزوح وكالآتي :

المرحلة الأولى : وتشمل جميع موجات النزوح الحاصلة قبل 2003 ، حيث كان نظام الحكم مسؤولاً عن إيجاد اكثر من مليون نازح داخلياً حتى عام 2003 ، وكان سبب النزوح سياسات التعريب فضلاً عن حملة الانفال ضد الاكراد ناهيك عن تداعيات حرب الخليج وكانت الصفة المشتركة بين كل موجات النزوح خلال هذه المدة حالة العنف المنظم الذي قاده النظام حينذاك والذي أدى إلى حراك سكاني غير منضبط .

المرحلة الثانية : ابتداءت هذه المرحلة مع عام 2003 والتي شهدت بداية لموجه جديدة من النزوح قدرت بـ 200.000 الف نازح مع بداية التدخل العسكري في العراق ، كما شهدت عودة ما يقارب 500 الف لاجئ غادروا العراق في عهد النظام السابق الى مناطقهم الأصلية مطالبين بممتلكاتهم المنزوعة وهذا أدى ايضاً الى خروج الموجودين منها ونزوحهم إلى مناطق ومحافظات أخرى [19].

المرحلة الثالثة : تبتدأ هذه المرحلة مع تزايد العنف الطائفي الذي اجتاح البلاد وتحديداً مع 2006 حيث مع تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهم السلام في سامراء كانت البداية مع العنف الطائفي المقيت والذي أمتد ليغطي معظم انحاء العراق وكان سبباً في نزوح الملايين من العراقيين وما تبعه من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية .

المرحلة الرابعة : وهي المرحلة الأشد قلقاً في تاريخ العراق المعاصر والتي ابتداءت في 10 حزيران 2014 وشهدت أكبر موجه نزوح بسبب دخول العناصر الارهابية (داعش) الى محافظات العراق (الموصل ، صلاح الدين واجزاء من كركوك ، ديالى ، الانبار) وما نجم عنها من قيام عمليات عسكرية كبيرة ضد هذا المد الارهابي مما دفع الالوف من سكانها النزوح شمالاً إلى اقليم كوردستان ومحافظة كركوك وجنوباً إلى المحافظات الوسطى والعاصمة بغداد ففاقم من الأزمة وتداعياتها بحيث يجعلنا ان نصف هذه المرحلة بانها " مرحلة الصراع من اجل الوجود " .

أعداد النازحين وتوزيعهم مكانيا

يؤشر السجل الاحصائي بأن العدد الكلي للنازحين في عموم العراق كان اكثر من (2) مليون نازح عام 2014 ينتشرون في 500 موقع في كافة أنحاء البلاد ، في حين أشار التقرير الفصلي الرابع لوزارة الهجرة والمهجرين ان الافراد النازحين بلغ (2.519.849) نازح وبواقع 485.784 عائلة خلال عام 2014 . وهذا العدد أخذ بالازدياد مع تزايد اعمال العنف في المحافظات التي تم السيطرة عليها من قبل عصابات داعش ليصل الى 3.206.736 نازح أي ما يقارب 534.456 عائلة في نهاية تشرين الاول 2015 موزعين على محافظات كوردستان والمحافظات الوسطى والجنوبية كما في الجدول (3) .

جدول [3] توزيع العائلات النازحة والافراد في العراق حسب المحافظة لعام 2015

اسم المحافظة	الاسر النازحة	الافراد النازحين	النسبة من اجمالي السكان النازح
الانبار	97.175	583.050	18
بابل	10.195	61.170	2
بغداد	96.264	577.584	18
بصرة	1.808	10.848	صفر
دهوك	71.161	426.966	13
ديالى	18.587	111.522	3
اربيل	47.385	284.310	9
كربلاء	11.395	68.370	2
كركوك	66.880	401.280	13
ميسان	1.175	7.050	صفر
المثنى	301	1.806	صفر
النجف	14.051	84.306	3
نينوى	33.942	203.652	6
القادسية	4.114	24.684	1
صلاح الدين	26.024	156.144	5
سليمانية	26.954	161.724	5
ذي قار	1.583	9.498	صفر
واسط	5.462	32.772	1
المجموع	534.456	3.206.736	%100

اسم المصدر : المنظمة الدولية للهجرة ، " مصفوفة تتبع النازحين / الجولة 30، تشرين الاول 2015 . ص3 .

علماً ان 87% من السكان النازحين داخلياً اي ما يقارب 2.787.744 نازح قد فروا من الانبار 42% نينوى 32% وصلاح الدين 12% ، ديالى 5% ، كركوك 4% ، بغداد 2% وان سبعة محافظات تستضيف 82% من اجمالي السكان النازح أي ما يقارب 2.638.566 نازح وموزعين كما في الجدول (4) :

جدول [4]

توزيع السكان النازحين على المحافظات لعام 2015

المحافظة	السكان النازح	النسبة من الاجمالي %
الانبار	583.050	18
بغداد	577.584	18
دهوك	426.966	13
كركوك	401.280	13
اربيل	284.310	9
نينوى	203.652	6
السليمانية	161.724	5

المصدر : المنظمة الدولية للهجرة ، " مصنوفة تتبع النازحين ، الجولة 30 ، تشرين الاول ، 2015 ، ص7.

كما تؤكد الاحصاءات بأن وسط وشمال العراق يستضيف 68% من السكان النازحين أي ما يقارب 2.162.772 نازح في حين يستضيف اقليم كوردستان لوحده 27% من الاجمالي أي ما يقارب 873.300 الف نازح ، كما يستضيف جنوب العراق 5% من السكان النازح أي ما يقارب 179.964 الف نازح ، وأكثر المحافظات سجلت ارتفاعاً في نسب النزوح إليها هي دهوك وبنسبة 5% أي ما يقارب 19.362 الف نازح في ايلول 2015 ، كما شهدت هذه المدة انخفاضاً في نسب أعداد النازحين في كل من محافظة ديالى 7% من اجمالي السكان النازح وكوكوك 2% ، والسليمانية 2% ، اربيل 1% ، بابل 1% بسبب حركات العودة التي بدأت تظهر بين النازحين [20].

خامسا : اللوحة الاحصائية لخصائص النازحين في العراق من منظور المسح الوطني لعام 2014.

نظراً لغياب المسوحات الوطنية الخاصة بالنازحين وخصائصهم للمدة ما بعد 2014 ، تم الاعتماد على " المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 " . والذي أجراه الجهاز المركزي للأحصاء على عينه بلغت 150.296 أسرة نازحة توزعت على (12) محافظة عراقية بإستثناء أقليم كوردستان للوصول إلى الخصائص العامة لنازحي العراق خلال عام 2014 بإستثناء بعض الدلالات الخاصة بالايواء لوفرة البيانات الخاصة بها في تقارير المنظمة الدولية للهجرة ، ومن بين أبرز الخصائص التي تم التقاطها من بيانات المسح الوطني الآتي [21]:

1. **التشرد الداخلي*: ظاهرة شهدتها بعض المحافظات العراقية حيث شكلت نسبة التشرد الداخلي في العراق ما يقارب 27.9% من اجمالي السكان النازح وتبوأت بغداد قمة الهرم في حراك التشرد وبنسبة 83.51% ثم تليها كركوك وبنسبة 80.6% ثم ديالى بنسبة 78.6% **.**
2. **التركيب العمري للنازحين:**

- **الفئة العمرية (اقل من سنة – 15 سنة) شكلت نسبة 43.49% من اجمالي السكان النازحين في العينة.**
- **الفئة العمرية (15 سنة – 64 سنة) شكلت نسبة 54.48% من اجالي السكان النازحين في العينة .**
- **الفئة العمرية (65 فأكثر) شكلت نسبة 1.9% من اجمالي السكان النازحين في العينة .**

3. **توزع النازحون حسب النوع الاجتماعي الى 51.1% ذكور ونسبة 48.9% اناث ، وهذه المناصفة التقريبية تعود الى طبيعة النزوح في العراق والذي اتخذ شكلاً اسرياً .**
4. **توزع النازحون حسب القومية الى :**

- **عرب وبنسبة 73.8% من الاجمالي .**
- **تركمان وبنسبة 18.8% من الاجمالي.**
- **كرد وبنسبة 1.4% من الاجمالي .**
- **اخرى وبنسبة 6% من الاجمالي .**

---

* التشرد الداخلي يعني الحراك السكاني داخل حدود نفس المحافظة .

** تم استخراج النسب من قبل الباحثة وبالاعتماد الى بيانات المسح الوطني للنازحين في العراق 2014.

5. توزع النازحون حسب الديانة إلى :
- مسلم وبنسبة 99.7% من الاجمالي .
- مسيحي وبنسبة 0.2% من الاجمالي .
- اخرى وبنسبة 0.1% من الاجمالي .

6. من الخصائص الاقتصادية للنازحين الآتي :

أ. التعليم

- بلغ معدل اجمالي الملتحقين في مرحلة الدراسة الابتدائية 77% من إجمالي فئة سن التمدرس للمرحلة الابتدائية والذي جعل من نسبة التسرب 23% .
- بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة الدراسة المتوسطة 58.8% من اجمالي فئة سن التمدرس لهذه المرحلة وبنسبة تسرب 41.2%.
- بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة الدراسة الاعدادية 40.4% من اجمالي فئة سن التمدرس لهذه المرحلة وبنسبة تسرب 59.6% .
- بلغت نسبة التسرب بين الذكور النازحين 48% وبين الإناث النازحات 52% .
- بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة التقني والجامعي 15.9% وسجل المسح أعلى نسب تسرب بين طلاب المرحلة الجامعية 84.1% .
- تنوعت اسباب التسرب بين عدم وجود مدارس قريبة وبنسبة 12.9% من إجمالي التسرب الكلي أو عدم الرغبة في مواصلة التعليم بنسبة 7.56% في حين فسرت الأوضاع المادية نسبة 27.51% من إجمالي التسرب .

ب. النشاط الاقتصادي والعمالة

- بلغ معدل النشاط الاقتصادي نسبة 40.3% توزع بين 76.1% للذكور 6.1% للاناث .
- بلغت نسبة العاطلين عن العمل نسبة 44.7% توزع بين نسبة 46% للذكور ونسبة 25% للاناث .
- فقد الذكور اصحاب العمل المأجور ما نسبته 94% من فرص العمل التي كانت متاحة لهم قبل النزوح .
- فقد اكثر من 64% من حاملي الشهادة الابتدائية فرص عملهم مما أدى إلى استشراء البطالة بين فاقدي فرص العمل غير المحمي ، في حين فقد 20.8% من حاملي الشهادة المتوسطة والثانوية والذين يعملون بأجر فرص عملهم غير المحمي ايضاً .

7. **ترتيبات الايواء** [1]

أ. **69% من النازحين يسكنون في ترتيبات ايواء خاصة وهي :**

- **40 % تم استضافتهم في منازل مؤجرة .**
- **28% يسكنون مع الاسر المضيفة.**
- **1 % في الفنادق او النزل.**

ب. **20% من النازحين يسكنون في مأوى غير مناسب منهم :**

- **9% يسكنون في ابنية غير مكتملة البناء .**
- **4% يسكنون في ابنية دينية .**
- **5% يسكنون في مستوطنات غير قانونية .**
- **1% يسكنون في أبنية مدرسية .**

سادسا ، آثار النزوح في العراق

يترك النزوح آثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية ونفسية وخيمة تهدد الاستقرار والنمو والتوزيع وتسلب البشر حقوقه والتي هي " غاية" من اجل خيارات افضل لكل الناس كما حددها تقرير التنمية البشرية 1990 ، تلك الخيارات التي تؤثر وتتأثر سلباً و/أو ايجاباً بمتغيرات تصب في النتيجة بأمن الناس وحقوقهم ، وكما عرفنا ان الارهاب والعنف من بين اكثر التهديدات لأمن الناس وحقوقهم وخاصة " الحق في التنمية " " والحق في العيش اللائق " ، لذا أمسى النزوح الداخلي من بين أكثر التحديات أثراً في التنمية البشرية المستدامة مما أفقدها مقوماتها الضرورية كالأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة وتحقيق النمو المستدام المولد لفرص العمل اللائقة ، فمع النزوح نجد عدم الكفاءة في تخصيص الموارد والهدر والبطالة والتسرب وعمالة الاطفال والتفكيك الاسري والعنف النفسي وغيرها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على السكان النازح والاقتصاد والمجتمع بأكمله .

[1] المنظمة الدولية للهجرة ، " مصنوفة تتبع النازحين " ، مصدر سابق ، ص 8 .

ولاجل متابعة مصفوفة الآثار السلبية التي تركتها ظاهرة النزوح في العراق لابد من رصد تساقط الأثر على كل من :

أ. درجة استدامة النمو .
ب. التماسك الاجتماعي والانصاف .
ت. بيئة السكن المستدامة .

أ. درجة استدامة النمو

تؤكد ادبيات التنمية المستدامة ان القاعدة الاقتصادية للاستدامة تتضمن توجيه رؤوس الاموال المتأتية من مورد غير متجدد نحو مجالات انتاجية مولدة للدخل بما يضمن استدامتها للجيل الحالي والاجيال القادمة [23]. واستدلالاً للمضمون نجد بان النزوح في العراق أدى بأثره إلى خرق هذه القاعدة بدلالة تغيير أولويات الانفاق الحكومي في الموازنة الاتحادية للسنوات الاخيرة لصالح الانفاق الاستهلاكي وعلى حساب الانفاق الاستثماري ، فمسودة موازنة 2017 خصصت 25% من اجمالي الانفاق العام الى الاستثمار في حين حظيت النفقات الاستهلاكية بنسبة 75% من اجمالي الانفاق العام والتي يتم تمويلها من مصدر واحد ناضب غير متجدد ولعل ارتفاع تخصيصات الانفاق لوزارتي الدفاع والداخلية من اجل الحفاظ على امن العراق واستقراره وتمويل الحرب ضد داعش وتحرير المناطق المسيطر عليها من قبل هذه المجموعات تعد تفسيراً لهذا الارتفاع فضلا عن تخصيصات الانفاق الموجهة لتمويل برامج الاغاثة والاستجابة الانسانية للحاجات الاساسية للنازحين والذين تجاوز عددهم (3) مليون نسمة عام 2015 يعد سبباً مفسراً لهذا التوزيع الذي لا يراعي مبدأ الاستدامة .

كما كان للنزوح اثراً مباشراً في تدهور واقع القطاع الزراعي بدلالة نزوح قوة العمل الزراعية بسبب اعمال العنف والارهاب مما ادى تقلص المساحات المزروعة وتدني الانتاجية وانخفاض حجم الانتاج الزراعي فغاب دور القطاع الزراعي كمحرك للنمو الاقتصادي والحال لا يختلف كثيراً للصناعات المرتبطة بهذا القطاع والجدول (5) يوضح عدد الاسر المتضررة بحسب نوع الضرر والمحافظة التي نزحوا منها وكما يوضح الجدول نوع الضرر في الممتلكات الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني لعام 2014.

جدول [5]
عدد الاسر المتضررة في العراق بحسب نوع الضرر والمحافظة التي نزحوا منها 2014

المحافظة التي نزحوا منها	اراضي زراعية	معامل ومصانع	محاصل حقلية	بساتين	ماشيه ودواجن	مزارع واسماك	مكائن ومعدات الزراعة	مكائن ومعدات صناعية
نينوى	10732	2754	5685	3031	6213	125	2203	2123
كركوك	1641	164	1306	281	1161	90	1008	427
ديالى	2854	1992	2848	4870	4423	127	2980	1163
الانبار	3004	730	1728	1843	2940	204	1226	965
بغداد	3707	180	3114	2637	4418	222	2227	1020
بابل	1743	142	892	1723	2320	408	1364	564
صلاح الدين	5579	1379	4332	2732	5230	779	3042	1870
المجموع	29260	7359	19905	17167	26685	1955	14050	8132

المصدر : وزارة التخطيط " المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 " ، الجهاز المركزي للاحصاء ، 2014 ، ص 177.

كما أمتد الاثر الاقتصادي السلبي للنزوح على معدلات البطالة في العراق كأجمالي وعلى نسب البطالة بين النازحين ، حيث أشارت نتائج المسح الوطني للنازحين ان عدد الذين يقعون ضمن حدود الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) حوالي 439.2 الف نازح ويشكلون ما نسبته 56.2% من إجمالي عدد النازحين وان نسبة النشطين اقتصادياً يقدر بـ 40.3% وان نسبة العاطلين 44.6% من إجمالي السكان النشط اقتصادياً اي حوالي (176.9) ألف نازح [24].

كما أشارت نتائج المسح إلى ان أعلى معدل مساهمة لقوة العمل من بين النازحين كانت في محافظة البصرة 42.9% وادنى معدل في محافظة بابل 39.1% ، هذه الحقائق الرقمية تؤكد ارتفاع معدلات البطالة بين النازحين وضياع فرص العيش اللائق والكريم لهم مع سريان حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد العراقي في ظل انخفاض فرص الاستثمار وعزوف استثمارات القطاع الخاص وتداعيات الفساد المالي والاداري وتوقف النشاط الاقتصادي تماماً في خمس محافظات تشكل اليوم مسرحاً للعمليات العسكرية من اجل تحريرها فضلاً عن تشتت جهود الدعم والمساعدة الحكومية للنازحين في ظل غياب سياسات موحدة مدارة بأهداف معلومة وجهات تنفيذية مسؤولة ضمن أطر للرقابة والشفافية والتقويم للأداء المنجز .

ب. التماسك الاجتماعي والانصاف

هز النزوح تماسك المجتمع العراقي وكان سبباً في تشظي الاسر وفك الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تجمعهم ، وحصدت المرأة النازحة الاثر الاجتماعي والنفسي الاقوى في تدمير كيانها وبناء ذاتها حيث بينت نتائج المسح لعام 2014 ان عدد النساء دون 18 سنة اللواتي تعرضن للاختطاف او الاختفاء (295) حالة وسجلت نينوى أعلى نسبة 35% تليها محافظة صلاح الدين 20% اما النساء اللواتي تعرضن لانتهاكات حقوق الانسان فقد بلغ عددهن حوالي (798) حالة وكانت أعلى نسبة في محافظة نينوى 27% ثم تلتها صلاح الدين وبنسبة 19% بالاضافة إلى كل ذلك تزايدت أعداد الأسر النازحة التي تعيلها نساء ولعبن دور مكتسبي الدخل في ظل ارتفاع مستويات الفقر والامية بين النازحين بنسبة 14.3% عام 2014 حيث نسبة أمية الإناث 20% وأمية الذكور 8.3% وهذه الارقام تؤكد الحرمان التعليمي بين صفوف النازحين ، وغياب آليات الحماية الاجتماعية مما دفع إلى بروز ظاهرة خروجهن للشارع كمتسولات في ظل انعدام الخيارات المتاحة لهن في الحصول على فرص عمل ، وأمام هذه الضرورات الحياتية نجد أيضاً دخول الاطفال النازحين بعمر (8) سنوات فأقل إلى انشطة الكسب غير المشروعة وكان الشارع المجال الخصب لانشطتهم مما أثر بشكل سلبي على تكوينهم وسلوكهم وتطورهم الاجتماعي والنفسي الذي تعزز سلباً مع تسربهم من التعليم وللمراحل كافة [*] ، والجدول (6) يوضح هذه الحقيقة حيث نلحظ اعداد النازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم بسبب النزوح حسب الجنس والمحافظة التي نزحوا إليها عام 2014 والذي يظهر لنا ان إجمالي النازحين غير الملتحقين بالتعليم 50.748 الف نازح وكانت نسبة الذكور 53% ونسبة الاناث 46.5% من الإجمالي .

جدول(6)

عدد النازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم بسبب النزوح داخل العراق حسب الجنس والمحافظة التي نزحوا اليها عام 2014

المحافظة التي نزحوا اليها	ذكر	انثى
كركوك	10280	8637
ديالى	1966	1960
بغداد	5179	4256
بابل	1575	1401
كربلاء	3093	2624
واسط	782	788
النجف	2773	2608
القادسية	612	571
المثنى	202	198
ذي قار	228	194
ميسان	218	171
البصرة	210	222
المجموع	27118	23630

المصدر : وزارة التخطيط " الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق " ، العراق ، 2015 ، ص 21.

هذه الحقائق أعلنت عن تراجع معدلات التنمية البشرية المستدامة في العراق إذ كانت نسبة السكان لمن هم تحت خط الفقر 19% قبل 10 حزيران 2014 واليوم يلامس خط الفقر نسبة لا تقل عن 30% من اجمالي سكان البلاد أو أكثر ويعزز ذلك وجود اكثر من 3.600.000 الف نازح لم تساهم برامج الاغاثة وسياسات الاستجابة الانسانية المطبقة في احتواء الأزمة والحد من تداعياتها مما أدى الى تراجع ترتيب العراق في سلم مؤشر التنمية البشرية بدلالة حركة النزوح الداخلي الذي يفسر تغيير 40% من السكان لمحل اقامتهم خلال العشر سنوات الاخيرة [25].

ت. بيئة سكن مستدامة

فقد النازحون البيئة المناسبة لحياة كريمة لائقة بتركهم منازلهم والنزوح إلى بيئة مضطربة بمكوناتها ودلالاتها المعنوية والاعتبارية لهم ولأسرهم ، فتوزعوا للسكن في ظل هذا المناخ ما بين المخيمات وبنسبة 2.9% ودور عبادة وبنسبة 9.4% وسكن مؤجر أو عائلة مضيفة بنسبة

73.7% ومباني مهجورة بنسبة 4.5% وهناك من لجأ إلى توفير مأوى على شكل مستوطنات عشوائية وبنسبة 1.2% وذلك في عام 2015 [26].

إن شكل المأوى الذي تم توفيره للنازحين لا يعكس مستوى العيش اللائق في ظل غياب البنى التحتية والخدمات الأساسية كخدمات المياه الشفا مأمونه وخدمات الصرف الصحي ناهيك عن الخدمات الصحية التي أثبتت عجزها الكامل في مواجهة الاحتياجات الصحية المتزايدة للنازحين في ظل تراجع نظم الرعاية الصحية والتي تشتد وتظهر بشكل خاص في المحافظات المضيفة للنازحين مما أضعف من فاعلية سياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة والإيواء والمقدمة من قبل الحكومة والمنظمات الدولية وأضعف من كفاءة اداءهم في مواجهة متطلبات الحاجة الضرورية لهذه الخدمات . هذا الواقع البيئي أنعكس على المستويات الصحية للنازحين وإنتشار الأمراض كالجرب ما بين النازحين وخاصة الاطفال مما يتطلب تدخل حكومي فاعل وجهوداً دولية مضافة للحد من قوة الآثار السلبية المرافقة لحركة النزوح في العراق وعبر خطط وبرامج إستهداف مؤثرة .

سابعا : الاطار العام للحلول المستدامة .. خطة الحكومة العراقية لعام 2016

تقع على عاتق الحكومات الوطنية ايجاد حلولاً مستدامة للنازحين داخل أراضيها ، وغالباً ما يتم دعم هذه الحلول من خلال التشريعات والسياسات والخطط والبرامج التي تستجيب لواحدة من بين هذه الحالات وكالآتي :

- حالة العودة إلى محافظة الاصل (المحافظة التي نزحوا منها).
- حالة إعادة الادماج في المحافظات التي تم النزوح اليها .
- حالة إعادة التوطين في المحافظات التي يتم اختيارها لهم .

وعند النظر إلى هذه الخيارات الثلاث كحلول مستدامة نجد بانها تتطلب توفر الشروط الآتية [27]:

- منح النازحين حرية اختياراًافضل الحلول المناسبة لهم .
- التشاور مع النازحين واشراكهم في عملية وضع البرامج والسياسات .
- توفير بيئة آمنه للنازحين .
- ضمان حصولهم على الوثائق والمستمسكات الرسمية الخاصة بهم .

- إعادة الممتلكات لاصحابها أو الحصول على تعويض عما تعرض منها للضياع والتدمير .
- الحصول على الضروريات الاساسية للحياة والخدمات وفرص كسب العيش .

علماً ان حالات العودة والادماج المحلي تفوق حالات إعادة التوطين بالرغم من حالات الدعم للحلول المستدامة الثلاثة ، إلا ان حجم مساهمة الحكومات الوطنية او المجتمع الدولي بهيئاته ومنظماته بشكل مباشر محدودة الاثر والتأثير ، ولكن من اجل تشخيص جدية الحلول المستدامة لابد من ربط بين فعالية المحاولات لايجاد حلولاً مستدامة والدعم المتاح على المستويين الوطني والدولي ، فكل الدعم يوجه الى العودة في المقام الاول ثم إلى الادماج المحلي وأخيراً الى التوطين علماً ان خيار العودة يعد من بين اكثر الخيارات نجاحاً واستدامة ضمن الاطار العام للحلول المستدامة للنازحين وذلك للأسباب الآتية [28] :

- وسيلة لتدارك اللجوء الى النزوح القسري وارتكاب بعض انتهاكات حقوق الانسان .
- تمكن العودة " كافة النازحين من الوصول الى اراضيهم ومصادر كسب عيشهم السابقة.
- جهود الحكومة تتجه نحو مساعدة النازحين في اطار عودتهم الى منازلهم ومناطقهم بدلا من محاولة استيعابهم الدائم في اماكن لا يملكونها .
- حالة العودة تضمن الاستدامة .

هذه الحقائق تقابلها صعوبة تقويم الحلول المستدامة بسبب الافتقار الى المعلومات والآليات الخاصة برصد الحالة ، لذا علينا ان لا نخلط ما بين عملية البحث عن حل مستدام وبين تحقيق هذا الحل ، فأرقام العائدين مثلاً لا يمثل حلاً مستداماً اذ قد يبقى الكثير منهم بحاجة إلى حماية ومساعدات وأمن وخدمات وقد يواجهون ظروفاً جديدة للنزوح مرة أخرى كما حدث في افغانستان وجمهورية افريقيا الوسطى لابل ان بعض العائدين في البوسنة والهرسك لم يؤشروا عودتهم في السجلات بسبب حاجتهم للاستمرار في الحصول على الرعاية الصحية المكفولة لهم في أماكن نزوحهم والتي يخشون ان يفقدوها بسبب العراقيل البيروقراطية في مناطق العودة .

العراق وعودة النازحين.

والعراق من الدول التي أخذت تشهد حالة عودة نازحيها إلى مناطقهم بعد تحرير الكثير من المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش الارهابي ، وعند تتبع مسار عودة النازحين في تقارير منظمة الهجرة الدولية لعام 2015 نجد الحقائق الآتية [29] :

- حوالي 402.660 الف نازح أو ما يقارب 56.587 عائلة تمت عودتهم إلى مواقعهم الاصلية في أواسط حزيران عام 2015 .
- حوالي 218.928 الف نازح عاد الى محافظة صلاح الدين أي ما يقارب 54% من إجمالي العائدين في حين 39% منهم عادوا إلى اقضية تكريت وتحديداً مركز تكريت .
- من بين العائدين حوالي 19% عادوا الى ديالى و 16% إلى نينوى وخاصة قضاء تلعفر وتلكيف لتحسن الأوضاع الأمنية هناك .

كما يتوقع أن يصل العائدين الى مناطقهم ومدنهم المحررة من قبضة داعش في نهاية عام 2016 حوالي مليون ونصف نازح حسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين .

علماً ان هذا الحراك السكاني سواء ما قبل العودة او بعدها حظي باهتمام كبير من قبل الحكومة العراقية وتم تشكيل اجسام ادارية ولجان وطنية عليا للاهتمام بالنازحين وحالات عودتهم وأدماجهم بما يضمن حقوقهم وامنهم الانساني ومن بينها الآتي :

- اللجنة العليا لاغاثة وإيواء العوائل النازحة وقد تشكلت هذه اللجنة وفق قرار مجلس الوزراء 328 لسنة 2014 .
- خلية ادارة الازمات في مكتب رئيس الوزراء .
- صندوق إعادة الاعمار للبنى التحتية .
- مجلس الامن الوطني المسؤول عن السياسة الوطنية لادارة ملف النزوح بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين .
- لجنة إعداد خطة وإعادة إعمار المناطق المحررة والمتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية .

وقد أوكلت الحكومة مسؤولية وضع وتنفيذ آليات إعادة النازحين إلى مناطق سكناهم إلى اللجنة العليا لاغاثة وإيواء العوائل النازحة وبالتنسيق مع الجهات كافة بموجب قرار مجلس الوزراء

المرقم 99 لعام 2014 وبموجبه تم تخصيص (1) مليار دينار لميزانية عام 2014 وتم تمويل 861 مليار دينار منها لدعم حالة العودة ، وكما تم تخصيص المبلغ ذاته في عام 2015 وتم تمويل 575 مليار دينار فقط لدعم مساعي العودة التي آخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال 2015 ، كما شهدت حالات الادماج ايضاً دعماً حكومياً كاطار أساسي لحل مستدام وبموجبه تم زيادة مبلغ المنحة المقدمة من قبل الحكومة من مليون دينار إلى أربعة ملايين لتمكين النازحين من الاندماج والتكيف في بيئاتهم التي نزحوا اليها وتعويضهم عن بعض الاضرار المادية التي لحقت بهم جراء النزوح . ولم يقتصر الاهتمام الحكومي على المنح المالية بل اشتمل على توزيع مواد غذائية ومواد منزلية التي كلفت موازنة الدولة مبالغً لا يستهان بها من اجل الحد من تداعيات الأزمة وتوفير اطار ملائم وفعال للحلول المستدامة .

خطة الحكومة العراقية لعام 2016 .

من أبرز الخطط الحكومية التي تدخل في اطار الحلول المستدامة والتي قدمتها الحكومة العراقية من خلال اللجنة العليا لاغاثة وايواء العوائل النازحة هي خطة إغاثة وايواء وإعادة استقرار العوائل النازحة لعام 2016 *وفي هذه الخطة وضعت اللجنة اطاراً عاماً للفرضيات المتوقعة والأهداف المرسومة وقدمت كذلك موازنة تخمينية لتغطية الاحتياجات الانسانية الطارئة وشملت هذه الموازنة المقترحة محورين :

المحور الاول : الاستجابة الانسانية .

المحور الثاني : اعادة الاستقرار والذي يمثل عودة العوائل النازحة إلى مناطق سكنها ، والتي تجاوزت تقديراتها الأولية اكثر من 118 الف عائلة عادوا إلى كل من ديالى ، صلاح الدين ، نينوى ، الانبار .

قدرت الموازنة التقديرية الاولية للخطة بقيمة 1.869 مليار دينار أي ما يعادل (1.557 مليار دولار) ، وهذا لا يشمل نفقات الوزارات في موازنة 2016 ، ونظراً لصعوبة الظرف المالي المتاثر بأسعار النفط وإيراداته فمن المتوقع ان ما سيتم تمويله من الخطة سيكون بمقدار 800 مليار دينار أي ما نسبته 42.8% فقط من الإجمالي ، وتقدر قيمة العجز 1.069 مليار دينار أي ما يعادل 891 مليون دولار ويمثل 57.2% من إجمالي الميزانية التقديرية المطلوبة [30].

افتراضات عمل الخطة [31]:

- **استمرار موجات النزوح بالتزامن مع عمليات تحرير المدن الكبرى .**
- **تأمين اعادة الاستقرار للمناطق المحررة والمؤمنة امنياً بما لا يقل عن 50% من المناطق المحررة .**
- **توزيع منحه نقدية واحدة لكل عائلة نازحة مسجلة عبر البطاقة الالكترونية)Q - Card).**
- **من المتوقع حصول المنظمات / الوكالات الدولية عبر نداء خطة الاستجابة الانسانية HRP/2016 على ما لا يقل عن 750 مليون دولار .**
- **قيام الوزارات بتأمين وتقديم الخدمات القطاعية بما لا يقل عن 75% من حاجة النازحين العائدين ومن ميزانيتها لعام 2016 .**
- **تخصيص (1) مليار دينار (820) مليون دولار للجنة العليا ضمن موازنة 2016 ، وتمويل 80% (800 مليار دينار) وتوزع حسب الابواب الآتية :**

- **650 مليار دينار منحه نقدية للعوائل المسجلة .**
- **50 مليار دينار دعم مشاريع ايواء .**
- **50 مليار دعم الاغاثة الطارئة ومستلزمات غير غذائية .**
- **25 مليار دعم خدمات تعليم وصحة ووقود وحماية قانونية .**
- **25 مليار دينار دعم متطلبات اعادة الاستقرار .**

أهداف خطة العمل [32]:

- **توزيع مبلغ المنحة المالية لجميع العوائل النازحة والمسجلة .**
- **إعادة ما لا يقل عن 200.000 عائلة نازحة للمناطق المحررة والمؤمنة في محافظات ديالى ، نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ، بعد انجاز مشاريع ومتطلبات إعادة الاستقرار والخدمات الأساسية .**
- **توزيع وتسليم مفردات البطاقة التموينية .**
- **تجهيز وانشاء 100.000 في الوحدات الايوائية السكنية .**
- **ضمان التحاق جميع الطلبة النازحين (التربية ، التعليم العالي) .**

- ضمان اصدار الوثائق الثبوتية والمستمسكات الرسمية للعوائل النازحة والعائدة ، وتعزيز الحماية القانونية لـ 50% منهم .
- تقديم الخدمات الصحية (وقائية – علاجية) للعوائل النازحة العائدة .
- عقد المؤتمر الدولي للمانحين لغرض دعم جهود العراق في اعادة الاستقرار وتمويل ما لا يقل عن 35% من ميزانية الخطة المقترحة للاستجابة الانسانية و 50% من ميزانية إعادة الاستقرار .

ومن أجل ترجمة هذه الخطة على أرض الواقع تم اعداد وتنفيذ خطة تشغيلية مشتركة بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة وفقاً للاهداف المرسومة والميزانية الافتراضية المقترحة ولا تزال قيد التنفيذ ، ولم تتحقق مؤشرات كمية لاغراض قياس نسب التنفيذ تؤشر الأداء والانجاز والتقويم

إن هذه الأطر للحلول المستدامة سواء المقدمة من قبل الحكومة او المنظمات الدولية لا تعني إبعاد النازحين او العائدين عن حالة الاستضعاف لانهم معرضين في كل الأحوال إلى الانتهاكات والعراقيل التي تصادر حقوقهم وتفقدهم شعورهم بالامن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي بما يتطلب دعم وتوحيد الجهود الوطنية والأممية المبذولة في كبح تداعيات النزوح ضمن أهداف واولويات محددة ومعلنة وموحدة ومستجيبة للحاجات الانسانية ومتطلبات الاستقرار للنازحين العائدين ضمن اطار من الحماية القانونية التي تجعل من الحاجة الانسانية والاستقرار حق لكل نازح .

ثامنا ، حلول ما بعد النزاع ، نحو استراتيجية وطنية للسلام والتنمية في المناطق المحررة من تنظيم داعش .

يشهد العراق تواصل عمليات تحرير المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش فبعد الفلوجة والانبار وصلاح الدين وديالى يسجل شهر كانون الاول 2016 امتداداً لتحرير محافظة نينوى بجهود قواتنا المسلحة والحشد الشعبي والعشائري من اجل عراق واحد ، لذلك تتمحور الارادة السياسية والجهود الوطنية وبمساندة دولية نحو السعي إلى بناء السلام في المناطق المحررة وضمان الامن واعادة الاستقرار لها واستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والادارية بشكل يلبي مستلزمات سبل العيش المستدام فيها ، وثمة شكوك حول إمكانية تحقيق كل ذلك في

ظل تفكك النسيج المجتمعي واتساع فجوة الدمار لمرافق البنى التحتية في هذه المحافظات ناهيك عن ارتفاع معدلات النزوح الجماعي لسكان هذه المحافظات والذي ولد فراغاً ديموغرافياً جعلها عرضه للاستهداف مما قد يولد نزاعات جديدة واستنزاف جديد يغذي الازمة ويعيق اعادة النازحين فيحول متطلبات الحلول المقترحة لاستدامة الامن والاستقرار وتحقيق التنمية الى حلولاً كابحة بدلاً من ان تكون حلولاً فاعلة ، لذلك لابد من الاستعداد لرؤية هادفة وفاعلة ومستجيبة لمتطلبات الامن والاستقرار والتنمية كأطار لحلول مستدامة ما بعد النزاعات للامد الطويل وذلك من خلال ستراتيجية وطنية للسلام والتنمية في المناطق المحررة من تنظيم داعش يكون التخطيط لاهدافها وتحديد خيارات التدخل لتحقيقها على ارض الواقع من أبرز متطلباتها وضمن وعاء تكون للخصوصية التاريخية والحضارية وجوداً فيها ، ومما يدعم ضرورة تبني مثل هذه الستراتيجية وطموحات تحقيقها للاهداف المعطيات الآتية :

صندوق إعادة الاعمار للمناطق المتضررة

يطلق على فعاليات هذا الصندوق (بعملية التنمية الطارئة في العراق) والذي دعت الحاجة إلى تأسيسه وفقاً للمادة (28) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (2) والمعدل بالامر الصادر عن مجلس الوزراء 2/2/06/9027 في 2016/3/27 وقد نص قرار التأسيس على الآتي:

(يؤسس صندوق اعادة اعمار المناطق التي دمرها الارهاب ويمول من المنح والمساعدات الدولية ويخصص له مبلغ أولي قدره (500) مليار دينار والمدرج ضمن جدول (9) الملحق بهذا القانون ، ويهدف الى اعادة اعمار وتأهيل المناطق المتضررة من العمليات والافعال الارهابية وإزالة آثارها بما يحقق الاهداف التنموية ومعالجة الاضرار في البنى الاساسية وتحقيق الاهداف الوطنية والانمائية والاجتماعية والانسانية لعملية إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية .)

من أولويات الصندوق ان تكون المنح على شكل مشاريع وتجهيزات سلعية ومعبأة وفقاً لأسس التخطيط المكاني وبتوجهات مناطقية لتحقيق الهدف وضمان سلامة آليات التدخل والاستهداف.

موارد الصندوق تتأتى من تخصيصات الموازنة الاتحادية وكافة المنح والمساعدات من داخل العراق وخارجه وتنظمها القوانين واللوائح الوطنية ، كما يخضع الصندوق لتدقيق ديوان الرقابة

المالية الاتحادي بالاضافة الى احدى شركات التدقيق الاربع الكبرى في العالم لضمان شفافية عمله .

•عقد مؤتمر دولي للنازحين في تموز 2017

حيث تم الاعلان رسمياً من قبل الحكومة العراقية على عقد مؤتمر دولي للمانحين من اجل دعم عمليات اعادة الامن والاستقرار والبناء والتنمية للمناطق المحررة من تنظيم داعش وذلك في تموز من عام 2017 وهذا المؤتمر سيدعم اهداف الستراتيجية الوطنية لاعادة النازحين إلى مناطقهم المحررة وإعمارها وتأمين سبل العيش المستدام فيها بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية والبرلمان العراقي حيث من بين اشكال الدعم الدولي الذي سيقدم في هذا المؤتمر اعلان الحكومة الامريكية عن تقديمها 200 مليون دولار كمنحة لاعمار المناطق المتضررة من العمليات العسكرية . وتم تداول اليات صرف مبالغ المنح المقدمة من البلدان التي ستشارك في هذا المؤتمر والتي أتخذت اتجاهين :

الإتجاه الأول : ايداعها في صندوق الامم المتحدة وتتولى المنظمة الاممية الاشراف على عملية إعادة الاعمار .

الاتجاه الثاني : وضع كافة المنح والمساعدات في صندوق إعادة إعمار العراق وتتولى الحكومة توزيعها وصرفها .

وستتبوأ محافظة نينوى بعد تحريرها من تنظيم داعش الارهابي قمة هرم الأولويات في الاهتمامات الوطنية والدولية لانها من اكثر المحافظات تنوعاً حيث انها موطن للمسيحيين واليزيديين والشبك والتركمان والكاكائيين والأكراد والعرب وتوفرت عوامل غذت تفكك هذا النسيج الاجتماعي وخلقت التوترات والنزاعات بين هذه الجماعات المتنوعة فأمسى الانقسام المجتمعي من اكبر التحديات التي قد تواجه الحكومة بعد تحريرها ، بحيث يجعل من الستراتيجية المطلوبة ان تكون مستجيبة لضمان الامن والامان ما بعد مرحلة النزاع وان تضمن جهود اعادة الاعمار والبناء لما دمرته العمليات العسكرية ناهيك عن الدعوة لاقامة حكماً تمثيلياً مستجيباً لهذا التنوع ولحاجات الناس كافة وعليه لابد ان ترافق هذه الستراتيجية مشاريع وبرامج بناء سلام وتنمية تستجيب للواقع على الارض وتتميز بحساسية عالية تجاه طبيعة النزاع الموجود بين الاقليات فيها ، من اجل

اعادة بناء النسيج المجتمعي وإرساء دعائم السلام والمصالحة وإعادة البناء والاعمار والتنمية بما يحقق أهداف الاستدامة فيها .

وعليه فان ستراتيجية السلام والتنمية لابد أن تنطلق من المتطلبات الآتية :

- اعداد نظام للعدالة الانتقالية يتميز بالوضوح والفعالية ليتم تطبيقه في المناطق المحررة من داعش .
- ضمان حق العودة لجميع النازحين دون تمييز .
- ضمان ترتيبات الحوكمة والامن في ادارة المحافظات المحررة .
- تمكين القدرات البشرية لتستجيب لمعايير المباشرة والتنفيذ وخاصة في مجال عودة النازحين وادماجهم ونزع السلاح من اجل السلام والتنمية ليكون الاعمار بارادة محلية .
- التخطيط من اجل الامن والاستقرار والتنمية والابتعاد عن التشظي في الجهود الوطنية والدولية ليكون الجميع تحت مظلة الستراتيجية الوطنية للسلام والتنمية من حيث تحقيق الرؤية والأهداف وضمان خيارات التدخل عبر سياسات وبرامج ومشاريع مستجيبة لارض الواقع .
- المصالحة الوطنية يجب ان يكون الخيار الأول في أهداف الستراتيجية مع السعي إلى الاستثمار في هذا الهدف على كافة المستويات بدءاً من المستوى المحلي مروراً بالمستوى الوطني وصولاً إلى المستوى الدولي .
- التعبئة والتحشيد المدني يعد ضرورة للخروج من أجواء النزاعات والصراعات من اجل استئناف الحياة والانشطة المدنية والبدء ببرامج إعادة الاعمار والتنمية .
- سياسة عامة للدولة مستجيبة لمتطلبات السلام والتنمية من خلال :

- سياسات مالية ونقدية صديقة للنازحين .
- ستراتيجية الحد من الفقر مستجيبة لحاجات النازحين من سكن ، فرص عمل ، تعليم ، صحة.
- برنامج لتنمية الاقاليم معزز لحاجة المحافظات المحررة من مشاريع البنى التحتية والخدمات .
- برامج وطنية مستهدفة السلم المجتمعي من خلال منظمات مجتمع مدني فاعلة .

رؤية الستراتيجية :

تعزيز وضمان حقوق النازحين في ظل بيئة تتحقق فيها شروط الامن والامان والسلام والاعمار والتنمية للمحافظات المحررة وبما يضمن وحدة العراق واستقراره وتوفير شروط العيش الكريم والمستدام لسكانه بمشاركة وطنية ومحلية ومجتمعية ودولية .

أهداف الستراتيجية :

الهدف الأول . ارساء أسس منهج تخطيطي منظم ، منضبط .

خيارات التدخل :

- **تحقيق المواءمة بين محدودية الموارد والحاجات المتزايدة للاستقرار وإعادة الاعمار من خلال سياسات تنموية ذات رؤية من أرض الواقع .**
- **التفاعل المنظم ما بين الاطراف المسؤولة عن تحقيق السلام والتنمية في المناطق المحررة وهم الدولة ، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني ، المنظمات الدولية ، القوى المجتمعية الفاعلة من العشائر ووجهاء المحافظة .**
- **تبني اسلوب الشراكات بين الاطراف الفاعلة من خلال تبني برامج مشتركة فعالة تسعى إلى تقديم الخدمات المعززة لسبل العيش المستدام .**
- **تبني برنامج منظم للاولويات ليكون دعامة الاستقرار .**

الهدف الثاني : توفير بيئات تمكينية تدعم الاستقرار والتنمية .

خيارات التدخل :

- **الانتقال من المساعدة الانسانية الى المساعدة التنموية من قبل الاطراف الفاعلة .**
- **بناء رأس مال بشري عموده يكون النازحون أنفسهم لأنهم الأفضل في خدمة مجتمعهم ومناطقهم .**
- **تبني منهج الاعتماد على الذات في تحقيق الاستجابة الانسانية والتنموية والوصول إلى الحقوق والعدالة .**
- **برامج تمكين للنازحين وبناء قدراتهم من اجل إعادة تأهيلهم .**

الهدف الثالث ، تحقيق السلم المجتمعي
خيارات التدخل ،

- **تعزيز ديناميكيات القوة في المناطق المحررة والمتمثلة بالقوى الفاعلة في المجتمع .**
- **تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المحلية من اجل الاستقرار والسلام ونشر ثقافة نبذ العنف.**
- **المشاركة المدنية في اعادة الاعمار بما يعزز من قيم الانتماء واثبات الهوية ونبذ التمييز والتفرقة من خلال برامج تصاعدية ومستمرة للتنمية .**

الهدف الرابع ، الحقوق القانونية من اجل الأمن والعدالة للجميع .
خيارات التدخل ،

- **برامج تمكينية للنخبة من رجالات القانون في المحافظات المحررة من اجل تعريف النازحين بحقوقهم القانونية .**
- **توفير مكاتب تقدم المساعدات القانونية للنازحين واحياء عناصر الدعم النفسي فيها .**
- **تشريع القوانين وتنظيم اللوائح القانونية المعززة للاطار القانوني للحقوق بما يضمن حماية النازحين ويضمن الثقة في التعامل بين أطراف الأزمة .**
- **تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتكون جسراً بين النازحين والمؤسسات القانونية التي تقدم المساعدات والخدمات القانونية لتعزيز وسائل التمكين القانوني وضمان العدالة للجميع .**

الهدف الخامس ، الدعم النفسي المعزز لاستقرار البيئة
خيارات التدخل ،

- **انشاء وحدات للدعم النفسي في المناطق المحررة للحد من تداعيات اثر الضغط النفسي بسبب العنف .**
- **تبني اساليب قائمة على القيم والعادات الخاصة بمجتمع النزوح ليكون الدعم مبنياً على اسلوب يراعي الحساسية الثقافية والمجتمعية .**
- **برامج للحساسية الثقافية والمجتمعية قائمة على معايير الشفافية والارشاد النفسي بما يضمن الشعور بالرضا والسعادة والثقة بالنفس المبني على أساس النوع الاجتماعي .**

الهدف السادس ، تكامل الجهد الدولي مع الجهد الوطني لتعزيز السلام والتنمية .
خيارات التدخل ،

- **قيام الحكومة بتوقيع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق النازحين والالتزام بمبادئها التوجيهية .**
- **ضمان فعالية البرامج الدولية الداعمة لجهود الاستجابة الانسانية والتنموية الوطنية سواء ما يخص جانب التمويل او دعم جهود السلام والمصالحة الوطنية أو إعادة الاعمار والتنمية .**
- **تيسير عمل المنظمات الدولية في المناطق المحررة وضمان وصولهم الى الفئات والأماكن المستهدفة بدون تعقيدات من اجل تعزيز برامج التنفيذ والرصد والتقويم من قبلهم .**

وبذلك ستكون الستراتيجية الوطنية للسلام والتنمية في المناطق المحررة من تنظيم داعش والمقترحة على صفحات بحثنا هو خيارنا في الحل المستدام لضمان عودة النازحين إلى مناطقهم المحررة واستقرارها وتنميتها.

الاستنتاجات

1. لم تتمكن برامج الاغاثة وسياسات الاستجابة الانسانية من تخفيف حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والنفسي للنازحين مما عمق من حدة الازمة وتداعياتها لتصبح في بعض من مفاصلها اقرب الى ازمة بنيوية بحاجة الى حلول مستدامة تبتعد عن حالة التسكين وتقترب من حالة الاستدامة .
2. تعدد جهات التنفيذ وتنوع اللجان المسؤولة عن رسم وتنفيذ برامج الاغاثة وتلبية متطلبات النازحين مما اثر على نسب الاداء والانجاز والمبادرة فانعكس على درجة التغطية والشمول من حيث المكان والزمان والاشخاص .
3. هناك مجموعة من الادلة الدولية التي أطرت حقوق النازحين وحددت ضمانات حمايتهم بموجب القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان وهذه الادلة اتخذت شكل مبادئ توجيهية واتفاقيات دولية ومشاريع اقرار دولية رسمت اطاراً قانونياً ذات منهجاً حقوقياً لمسؤوليات الدول امام احترام وضمان حقوق النازحين للحد من اثار النزوح وحمايتهم لمرحلة ما بعد النزوح وتهيئة الظروف اللازمة لعودتهم وادماجهم او توطينهم.
4. توزعت حركة النزوح في العراق بين اربعة مراحل متباينة بحسب تباين الاسباب وهي :
   - المرحلة الأولى : ما قبل عام 2003 والذي ارتبط سبب النزوح بممارسات نظام الحكم السابق مع السكان والتي ادت الى موجة نزوح كبيرة .
   - المرحلة الثانية : في عام 2003 والذي ارتبط سبب النزوح بالتدخل العسكري الامريكي وسقوط النظام السياسي .
   - المرحلة الثالثة : والتي ابتدأت عام 2006 حيث ارتبط سبب النزوح ببداية العنف الطائفي في العراق والذي كان سبباً لنزوح الالاف من العراقيين .
   - المرحلة الرابعة : والتي ابتداءت في 10 حزيران 2014 وشهدت اكبر موجة نزوح بسبب قيام عصابات داعش بالسيطرة على بعض محافظات العراق فافرزت موجات جديدة من السكان النازح فتفاقم عددهم واشتدت ازمتهم باثارها المتعددة والمتنوعة .
5. بلغ عدد النازحين في العراق 3.206.736 نازح في عام 2015 اي ما يقارب 534.456 عائلة ، توزعوا على محافظات العراق وبنسب متفاوتة ، حيث استضاف وسط وشمال العراق 68% ، اقليم كوردستان 27% ، جنوب العراق 5% من المجموع.

6. اتخذ التوزيع العمري للنازحين حسب المسح الوطني لعام 2014 نسباً متباينة حيث شكلت نسبة الفئة الاولى (اقل من سنة –15سنة) حوالي 43.49% ، في حين شكلت نسبة الفئة الثانية (15 سنة – 64 سنة) ما نسبته 54.48% في حين شكلت فئة 65 سنة فاكثر ما نسبته 1.9% من الاجمالي .
7. تنوعت اثار النزوح في العراق ما بين اثر اقتصادي واجتماعي وبيئي ونفسي بدلالة مجموعة مؤشرات كارتفاع معدلات التسرب من التعليم ، وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسب الايواء العشوائي في السكن بين مخيمات وابنية مدرسية واماكن مهجورة ومستوطنات غير قانونية .
8. تداعيات اثر النزوح انصب بشكل ملحوظ على المرأة بدلالة ارتفاع حالات الاختطاف وانتهاكات حقوق الانسان والعنف والفقر في ظل غياب آليات الحماية الاجتماعية لهم .
9. الاطفال فئة اعلنت عنها بوصلة النزوح في العراق ، وكان الشارع المجال الخصب لاحتواءهم من اجل ضمان فرص الكسب والعيش ، وهذا عزز بشكل ملحوظ من سلبية معدلات التحاقهم بالمدارس .
10. شهد عام 2015 حالة عودة النازحين الى مناطقهم ومحافظاتهم الاصلية والمحررة من داعش ، فأفرز حالة جديدة من متطلبات العودة والاستقرار والاندماج .
11. تعددت وتنوعت سياسات الاستجابة الانسانية وبرامج الاغاثة من قبل الحكومة العراقية والمنظمات الدولية الا ان غياب النظرة الواحدة والجهد التكاملي عند التنفيذ ادى الى بعثرة النتائج وسعت الحكومة العراقية في خطة 2016 الى تجاوز هذه السلبيات من خلال رفع التخصيصات المالية وتحسين الاداء والقفز على الثغرات وقد اتخذت اتجاهين : الاول : الاغاثة واشباع الحاجات الاساسية والثاني : هو توفير متطلبات الاستقرار .

التوصيات:

1. مضاعفة الجهود الوطنية والدولية تعد ضرورة للحد من امتدادات اثار الازمة على ان ترتبط تلك الجهود وتغلف باطر مؤسساتية قانونية يتكون عمودها الفقري ضمان الحقوق كافة وفقاً لاحكام القانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان .
2. التحول من الحلول المؤقتة الى الحلول المستادمة ضمن اطار المسؤولية تقوده الدولة وكافة الشركاء الفاعلين وخاصة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من اجل ضمان نجاح لتنفيذ سياسات العودة للنازحين او ادماجهم وتحقيق الاستقرار الكامل في كافة المناطق المحررة من سيطرة داعش الارهابي .
3. رفع درجة الوعي الثقافي بالاطر الدولية والوطنية التي تنظم حقوق النازحين وعلى كافة المستويات من اجل ضمان كفاءة التخطيط في رسم السياسات وكفاءة التنفيذ في البرامج والاهداف على ارض الواقع وكفاءة الاداء من اجل الحد من اثار الازمة وضمان الاستقرار للمناطق المحررة .
4. الدعوة باتجاه تبني خيارات تدخل فاعلة تستجيب لطبيعة التوزيع العمري للسكان النازحين بحيث تأخذ بنظر الاعتبار ارتفاع نسبة الاطفال والشباب بين السكان النازح وخاصة المرأة مع اعطاء اهمية لمن هم في سن الشيخوخة كما لابد من التأكيد على البرامج التي تستهدف ذوي العاهات الخاصة لتكون البرامج مستجيبة لحاجاتهم الاساسية مع ضمان فرص العمل لهم .
5. العودة للمناطق المحررة من بين اكثر الحلول ذات الطابع المستدام لذا يجب ان ترافق حالة العودة للنازحين التي بدأت مع تحرير المناطق والمحافظات ضرورات الاستقرار من خلال توفير الخدمات الاساسية ومشاريع البنى التحتية لضمان عدم الرد العكسي او الارتدادي للنازحين وما يترتب عليه من اثار سلبية ومتطلبات جديدة .
6. الدعوة باتجاه زيادة تخصيصات الانفاق المعبأة صوب برامج اغاثة النازحين وعودتهم واستقرارهم بما يضمن حقوقهم ويغطي احتياجاتهم ويحقق الامن الانساني لهم ويعزز السلم المجتمعي في العراق.

المصادر

1. معجم المعاني الجامع ... متاح على الموقع : WWW.almaany.com,dict,ar.ar
2. مركز رصد النزوح الداخلي ، " تعريف النازحين داخلياً .. متاح على الموقع
http//www.internal-displacement.org/
3. خليل وهدان " الهجرة القسرية " نفحات العلم ... متاحة على الموقع -www.pen sy.com
4. نفس المصدر السابق .
5. عادل عامر ، " مفهوم التهجير القسري في القانون الدولي العام " – ديوان العرب ، تشرين الثاني ، 2014 ، متاح على الموقع
www.diwanalarab.com
6. مجلس اللاجئين النرويجي ، " النزوح الداخلي .. الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام 2009" ، آيار ، 2010 ،ص13.
7. منظمة العفو الدولية ، " المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي " ، المجلة الالكترونية ، ع(21) ، متاح على الموقع :
www.amnesty mena.org
8. منظمة العفو الدولية ، " المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي ، مصدر سابق ، ص .
9. ماهو مشروع اسفير ، متاح على الموقع : sphere project.org
10. الميثاق الانساني متاح على الموقع .www.sphere hand book.org .
11. المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للاتحاد الافريقي " كيفية انجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخلياً " مركز رصد النزوح الداخلي تموز ، 2010 ، ص 16 .
12. نفس المصدر السابق ، ص7.
13. الامم المتحدة ، " العراق الثالث عالمياً في عدد النازحين داخلياً " ، حزيران ، 2016، متاح على الموقع
www.alkulasa.net
14. عبير السيد ، " تعرف على اكثر مناطق العالم ازدحاماً بالنازحين " اليونسييف ، 23 شباط 2016 متاحة على الموقع .
m.huffpost.com
15. براء ايمن ، " كيف عالجت الصين مشكلة النزوح الريفي " ، 27 اكتوبر ، 2015 متاحة على الموقع :
Mawd003.com
16. اوجا اوليفر تشينيدو ، " تغير المناخ والنزوح الداخلي في نيجيريا " ، نشرة الهجرة القسرية (31) كانون الاول ، 2008 ، ص 37.
17. بهنام ابو الصوف " السومريون 2122 – 2004 ق.م " وثيقة الكترونية متاحة على الموقع .
www.shatalarab.com
18. نفس المصدر السابق .
19. المنظمة الدولية للهجرة " النزوح الداخلي في العراق ... معوقات الاندماج " ، كانون الاول ، 2013 ، ص 15.
20. المنظمة الدولية للهجرة ، مصدرق سابق ، ص 4 .

21. وزارة التخطيط ، " المسح الوطني للنازحين في العراق 2014" ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، 2015 .
22. المنظمة الدولية للهجرة ، " مصنوفة تتبع النازحين " ، مصدر سابق ، ص 8 .
23. د. عدنان ياسين مصطفى " اهداف التنمية المستدامة 2015-2030 ، ضرورة وطنية ام اجندة دولية ، مركز الرتوه للدراسات والاستشارات ، بغداد ، 2016 ، ص 5.
24. نفس المصدر السابق ص 27 .
25. وزارة التخطيط " الشباب فرص وتحديات " التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق 2014 ، ص 42 .
26. المنظمة الدولية للهجرة ، مصدر سابق ، ص9 .
27. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي " كيفية انجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخلياً " مصدر سابق ، ص152 .
28. مجلس اللاجئين النرويجي ، " النزوح الداخلي ، الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات لعام 2010 " ، آذار ، 2011 ، ص 28 .
29. المنظمة الدولية للهجرة ، " مصفوفة تتبع النزوح ، مصدر سابق ، ص 10 .
30. اللجنة العليا لاغاثة وايواء العوائل النازحة ، " خطة الحكومة العراقية لعام 2016 لاغاثة وايواء واعادة استقرار العوائل النازحة ، مجلس الوزراء ، كانون الاول ، 2015 ، ص 3.
31. نفس المصدر السابق ، ص5 .
32. نفس المصدر السابق ، ص 5 .